المصطفى بوكرين، "علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية من خلال آليات تحريك الدعوى ضمن الجرائم الدولية بين جدلية الاستقلالية والتبعية"، المجلة الدولية لتدبير الأزمات وتسوية النزاعات، المملكة المغربية، العدد الأول، 2024، (ص.332 ← ص.364)

علاقة مجلس الأمن بالمحكمة الجنائية الدولية من خلال آليات تحريك الدعوى ضد الجرائم الدولية بين جدلية الاستقلالية والتبعية

د. المصطفى بوكرين

دكتور في القانون العام والعلوم والسياسية جامعة محمد الخامس – الرباط المملكة المغربية

الملخص:

توجت مساعي المنتظم الدولي بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لإقامة عدالة جنائية دولية دائمة تضمن حماية الحقوق والحريات، وعدم الإفلات من العقاب عن الجرائم الدولية المرتكبة ضد الإنسانية. واعتبر المشروع انجاز عظيم للقانون الدولي، كونه أول مؤسسة قضائية دولية دائمة تعترف بالمسؤولية الفردية لعدد من الجرائم الدولية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ومع ذلك فإن مصداقية قراراتها يجب أن تنبع من استقلاليتها عن باقي أجهزة الأمم المتحدة.

في هذا الصدد، فإن العلاقة بين الجهازين ظلت محط جدل فقهي بين تعاون إيجابي وآخر سلبي. إلا أن الممارسة العملية لمحكمة العدل الدولية بهدف تحقيق مسعى العدالة، اعترضته مجموعة من الصعوبات والعراقيل القانونية والوظيفية المرتبطة إما بمقتضيات نظام روما الأساسي "كتشريع تنظيمي للقضاء الجنائي الدولي"، أو بالصلاحيات الواسعة الممنوحة لمجلس الأمن في تفاعلها مع المحكمة الجنائية الدولية، وبالضغوطات السياسية التي يمارسها الأعضاء الدائمين.

Résumé:

Les efforts de l'organisation internationale ont abouti à la création de la Cour pénale internationale, pour établir une justice pénale internationale permanente garantissant la protection des droits et libertés et la lutte contre l'impunité pour les crimes internationaux commis contre l'humanité.

Le projet a été considéré comme une grande réussite pour le droit international car il s'agit de la première institution judiciaire internationale permanente à reconnaître la responsabilité individuelle pour un certain nombre de crimes internationaux qui menacent la paix et la sécurité internationales.

Cependant, la crédibilité de ses décisions doit provenir de son indépendance vis-à-vis du reste des organes des Nations Unies.

À cet égard, la relation entre les deux organismes est restée l'objet d'une controverse jurisprudentielle entre coopération positive et négative. Cependant, la pratique de la Cour internationale de Justice, dans le but de réaliser la quête de justice, a été entravée par un ensemble de difficultés et d'obstacles juridiques et fonctionnels liés soit aux exigences du Statut de Rome en tant que « législation réglementaire pour la justice pénale internationale », ou aux larges pouvoirs accordés au Conseil de sécurité dans son interaction avec la Cour pénale internationale, et aux pressions politiques exercées par ses membres.

مقدمة

ظهرت فكرة قضاء دولي جنائي لمحاكمة بعض مرتكبي الحروب التاريخية منذ قدم الزمان، كما ظهرت بعض الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية جنيف عام 1864، وطالبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر المجتمع الدولي أنداك بإنشاء الهيئة القضائية الدولية التي تتولى المحكمة عملها، كما دعت العديد من الدول لإعداد القانون الجزائي المتضمن للجرائم المنصوص عليها في اتفاقية جنيف، وتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من التحقيق في ساحة الحرب بطلب من الدول المتنازعة، واستمرت جهود المجتمع الدولي على هذا المنوال للمطالبة بإقرار قضاء جنائي دولي إلى حدود الحرب العالمية الأولى .